Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الدراسات والتوقعات المالية

نقط حول العلاقات المغربية – الإسبانية

مبادلات تجارية متنامية

أبريل 2015

المحتويات

المقدمة

الجزء الأول : تبادل مستدام بين المغرب وإسبانيا.....

1. تطور المبادلات التجارية.....
2. تطور التدفقات السياحية.....
3. تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.....
4. تطور تدفقات الاستثمارات الإسبانية بالمغرب

الجزء الثاني : تعاون قطاعي متنوع.....

1. التعاون المالي.....
2. التعاون القطاعي : فرص هامة للاستثمار....
3. التعاون في قطاع الطاقة
4. التعاون في القطاع السياحي
5. التعاون في قطاع الشغل والتكوين المهني

الجزء الثالث : التعاون اللامركزي : إمكانات إنمائية هامة.....

1. التعاون مع كاتالونيا
2. التعاون مع الأندلس

الخلاصة .....

الملحق : نظرة حول الوضع الاقتصادي والمالي لإسبانيا.....

مقدمـة

تنمو العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإسبانيا بشكل مميز يعكس عمق الروابط التي تجمع بين الطرفين، ويدعم هذه الروابط القرب الجغرافي للبلدين والشركات الإسبانية المنشأة بالمغرب التي تتعدى 800 شركة، والعدد المهم للجالية المغربية في إسبانيا، وكذا التدفق المتزايد للمهاجرين الإسبان إلى المغرب في الآونة الأخيرة.

وفي الواقع، ساهمت دينامية التعاون في جعل الشراكة الاقتصادية والتجارية والمالية بين البلدين ذات أهمية. وتتجلى هذه الشراكة في الارتفاع الملحوظ في المعاملات التجارية بين البلدين، وإنشاء الشركات الإسبانية بالمغرب في قطاعات جد متنوعة كالعقار والسياحة، والطاقة، والاتصالات، والخدمات المالية، والنقل والمنسوجات والملابس.

يعتبر توطيد العلاقات بين البلدين ذا أهمية بالغة حيث أن إسبانيا أصبحت أكبر شريك تجاري للمغرب (أول ممون وأول زبون)، وثاني مصدر للإيرادات السياحية بالمغرب وثاني بلد مصدر لتحويلات أموال المغاربة المقيمين في الخارج.

وتعتبر إسبانيا أيضا من بين الجهات المانحة الرئيسية فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية، كما تعد أول بلد أجنبي استجاب للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال العمل كشريك لصالح المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في إطار هذه المبادرة.

على صعيد التوجهات، تتوفر فرص هامة لتعزيز الشراكة مع إسبانيا، وقد أطلقت عدة مشاريع هيكلية بالمغرب قد تشكل فرصاً لتنمية الاستثمارات الإسبانية خاصة في مجالات الطاقة الشمسية والسيارات والصيد البحري.

يحبذ تطوير المبادلات بين المغرب وإسبانيا في سياق يتسم بالخروج من الأزمة الاقتصادية الإسبانية. حيث إنه من المفيد أن تعزز بالمزيد من التشارك، خاصة من خلال استثمارات مستهدفة تعزز تموقع كلا الطرفين في سلسلة القيم وتشجع التكامل. وسيرفع هذا النهج كلا البلدين إلى مستوى جديد من علاقات التعاون.

تهدف هذه المذكرة إلى حصر تطور العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإسبانيا وتسليط الضوء على الفرص المتاحة لتطوير التعاون القطاعي والشراكة اللامركزية. وتختتم المذكرة باقتراح بعض مسارات التطور الحاملة لآمال جديدة لهذه الشراكة الاستراتيجية لكلا البلدين، ولضفتي البحر الأبيض المتوسط.

الجزء الأول : تبادل مستدام بين المغرب وإسبانيا

1. تطور المبادلات التجارية[1]

عرفت المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا تطورا هاما خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 95.6 مليار درهم سنة 2014، مسجلة ارتفاعا ب 10 % مقارنة مع 2013 و 68 % مقارنة مع 2010. وقد أصبحت إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب بحصة 16.3% من المبادلات التجارية سنة 2014، متجاوزة للمرة الأولى فرنسا (التي ضلت حصتها مستقرة في 15.8 %). وتتقدم أيضا بشكل كبير على القوتين العظميين في العالم الولايات المتحدة (5.8 %) والصين (5.4 %).

ارتفاع حصة إسبانيا في المبادلات التجارية مع المغرب (حصة ب %)

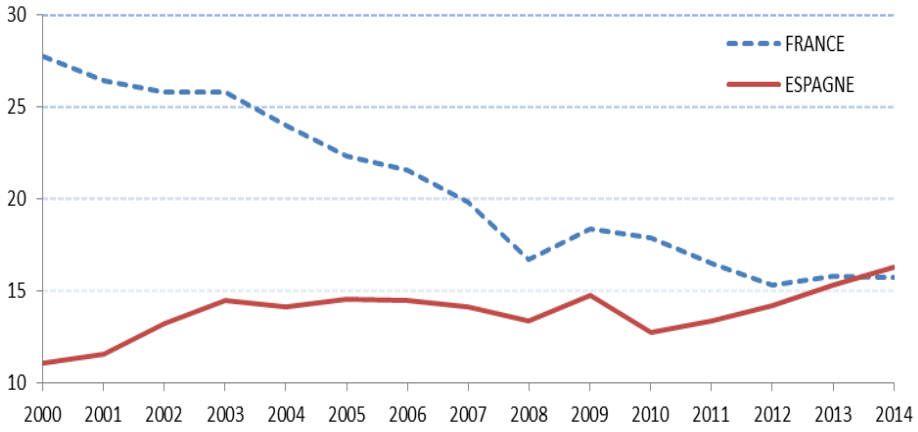

المصدر : مكتب الصرف

سجلت المبادلات التجارية مع إسبانيا على مدى العشر سنوات الأخيرة (2004-2014) نموا مطردا بمعدل سنوي يناهز 11 %، أي بوتيرة تفوق المبادلات الإجمالية للمغرب (9 %). وتسجل الصادرات المغربية نحو إسبانيا نموا أسرع (بمعدل +11 % سنويا) من الواردات (+10 %). وسجل وزن مجموع المبادلات التجارية لإسبانيا مع المغرب تطورا ملحوظا على مدى العقد الأخير(أي +2،2 نقط)، مقابل الميل القوي لانخفاض حصة فرنسا (- 8،2 نقط).

[1] تمثل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من مارس 2000، الإطار القانوني للعلاقات بين المغرب وإسبانيا. علاوة على التنفيذ التدريجي لمنطقة التبادل الحر، ترتقب المعاهدة التعاون في العديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية. وقد دعمت العلاقات بين المغرب وإسبانيا بميثاق التعاون والصداقة وحسن الجوار الموقعة سنة 1991 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993. وكان البلدان قد وقعا سنة 1978 معاهدة حذف ازدواجية الضرائب في الضريبة على الدخل والثروة. كما تربط البلدين اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار (منذ 1997).

المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا (بملايير الدرهم)

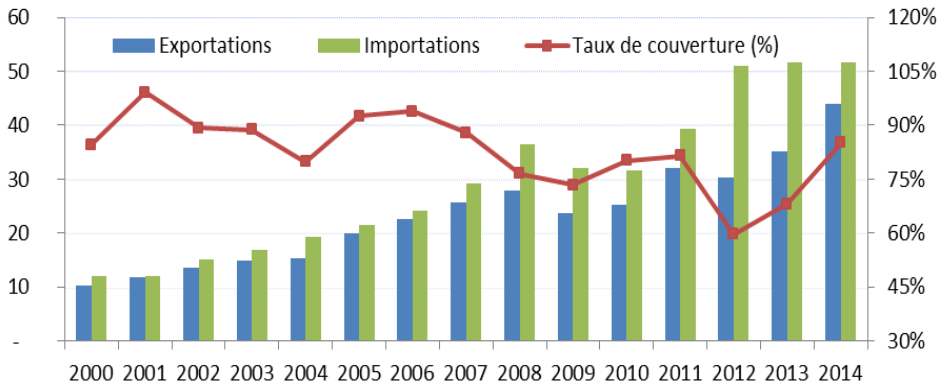

المصدر : مكتب الصرف

بلغت الواردات المغربية من إسبانيا 51.7 مليار درهم سنة 2014، تكاد تستقر مقارنة بسنة 2013 لكن مع ارتفاع ب64% ابتداء من 2010. فقد مثلت 13.4% من مجموع الواردات المغربية مقابل 13.5% سنة 2013، و 13.2% سنة 2012، وتحتل إسبانيا حاليا، للسنة الثالثة على التوالي، الصف الأول كمورد للمغرب أمام فرنسا (13.3% سنة 2014).

تزايد أهمية (صادرات المغرب) الواردات إلى إسبانيا (الحصة ب %)

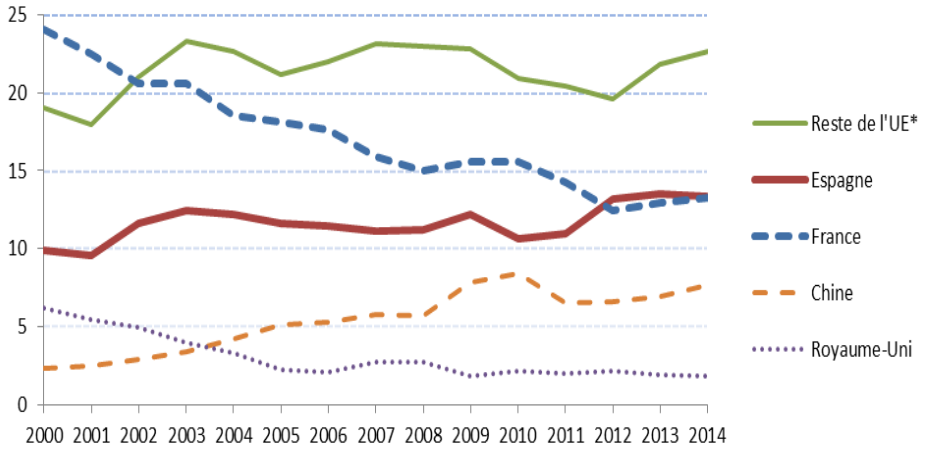

(*) خارج فرنسا و إسبانيا وبريطانيا الكبرى

المصدر : مكتب الصرف

قفزت الصادرات المغربية نحو إسبانيا ب 25% سنة 2014 لتصل رقما قياسيا يعادل 43.9 مليار درهم، بعد انطلاقة ب 15.5% سنة 2013. فقد انتقلت إلى 22% مقابل 19% سنة 2013، متجاوزة بذلك فرنسا (20.5%). ويدعم هذه الانطلاقة القوية للصادرات المغربية نحو إسبانيا التقويم التدريجي للحالة الاقتصادية لهذا البلد الإيبيري بعد أزمة صارمة.

تطور حصة إسبانيا في الصادرات المغربية (الحصة ب %)

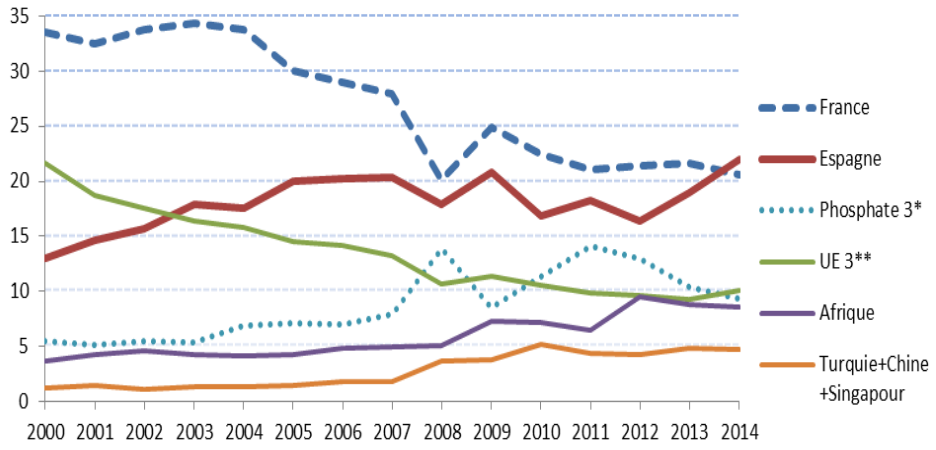

المصدر : مكتب الصرف (*) الهند، البرازيل، باكستان، (**) بريطانيا الكبرى، ألمانيا، إيطاليا

انخفض العجز التجاري للمغرب بشكل واضح في 2014 ليستقر في 7.7 مليار درهم مقابل 16.5 مليار درهم سنة 2013 و 6،20 مليار درهم سنة 2012، مقترنا بالنمو القوي للصادرات وركود الواردات. بالموازاة، تحسنت نسبة التغطية بوضوح سنة 2014 لتصل 85% مقابل 68% سنة 2013 و60% سنة 2012، لتقارب المقاييس المسجلة بداية الألفية الثانية (حوالي 90% كمعدل للفترة 2001-2007).

بلغت المبادلات التجارية، بين المغرب وإسبانيا، المنجزة في إطار التبادل الحر(اتفاقية الشراكة) نحو 29 مليار درهم سنة 2013، أي 33% من مجموع المعاملات. كما بلغت حصيلة الصادرات في هذا الإطار 2،8 مليار درهم (بحصة 23%) وتمثلت بالأساس في المنتوجات الغذائية ومواد الاستهلاك، بينما سجلت الواردات 20.7 مليار درهم (40%) وهمت بالخصوص المنتوجات النصف مصنعة.

تتميز الواردات المغربية من إسبانيا بتنوعها الكبير. ويتبين من خلال توزيعها في إطار مجموعات حسب الاستعمال سنة 2014 أنها تتكون أساسا من :

- منتجات نصف مصنعة (بحصة 34 %)، منها الخيوط، القضبان والمضلعات النحاسية، منتجات بلاستيكية (3.5%)، مواد بلاستيكية ومصنعات متنوعة من البلاستيك (3.1%)، مواد كيماوية (2.7%)، خيوط، قضبان ومضلعات من حديد أو من الصلب غير مجمعة (1.9%)؛
- الطاقة ومواد التشحيم (24%)، ولا سيما زيوت الغاز وزيوت الوقود (13.1%)، والطاقة الكهربائية (5.5%)، وغاز البترول ومواد هيدروكربونية أخرى (2.5%)؛

- معدات صناعية جاهزة (19%)، بالأساس أجهزة قطع أو ربط الشبكات الكهربائية، وأجهزة المقاومة (5.1%)؛

- منتجات جاهزة للاستهلاك (17%)، خاصة الأثواب والخيوط من الألياف الاصطناعية والمركبة (2.3%) وأجزاء وقطع غيار السيارات (1.6%).

شهدت الواردات الإجمالية من إسبانيا نموا ضعيفا خلال السنتين الأخيرتين (+0.1 %) سنة 2014 بعد +1.3% سنة 2013)، مكبوحة بالانخفاض القوي لمشتريات المنتجات الطاقية (-18% بعد -11% سنة 2013). وعلى الخصوص، سجلت واردات زيوت الغاز وزيوت الوقود انطواء قويا (-29% بعد -12% سنة 2013 لتستقر في 6.8 مليار درهم مقابل 9.6 مليار درهم سنة 2013). وللتذكير، سجلت الواردات الطاقية من إسبانيا ارتفاعا قويا سنتي 2011 و 2012 (+110% و+ 89% على التوالي)، مساهمة بذلك في نمو الواردات ب 62% و 69% على التوالي من الواردات الإجمالية (+24% و + 30% على التوالي).
ومع ذلك، فقد عوضت الواردات الطاقية سنة 2014 بارتفاع الواردات من المنتجات الجاهزة للمعدات الصناعية (13%)، من المنتجات الجاهزة للاستهلاك (+9%) والمنتجات النصف مصنعة (+3%).

هيكلة الواردات حسب مجموعات الاستعمال (بملايير الدرهم)

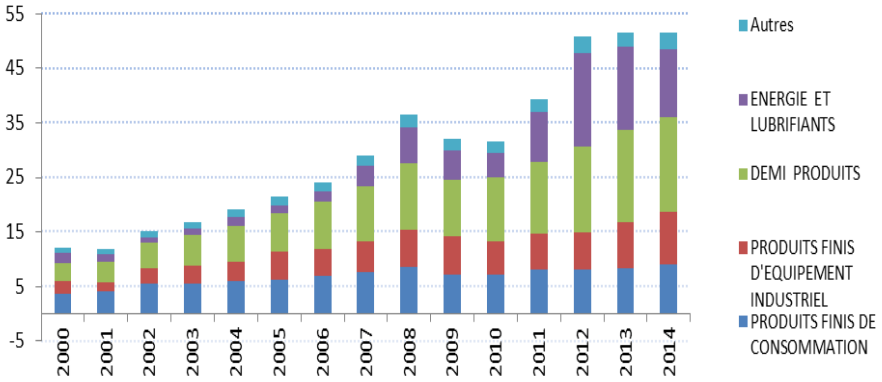

المصدر : مكتب الصرف

تتكون الصادرات الرئيسية من الملابس الجاهزة (بحصة 24% سنة 2014)، الخيوط وأسلاك الكهرباء (19%)، القشريات، الرخويات و الصدفيات (8%)، السيارات السياحة (6%)، أجهزة قطع أو ربط الشبكات الكهربائية وأجهزة المقاومة (5%)، سلع الحياكة والخياطة (4.5%)، الأغطية، المناشف والسلع والمنسوجات الأخرى (3.9%) زيوت البترول ومواد التشحيم (3.8%)، الخضر الطرية المجمدة أو المملحة (2.6%)، الأسمدة الطبيعية أو الكيميائية (4%)، الخيوط والأسلاك الكهربائية (1.9%)، المنتجات المحفوظة والمعدة من الأسماك والقشريات (1.7%)، الأسماك الطرية المملحة أو المجففة أو المدخنة (1.7%)، الحامض الفوسفوري (1.4%) والأحذية (1.2%).

يفسر الارتفاع القوي للصادرات في سنة 2014 خاصة، بالتزايد القوي لبيع أجهزة قطع أو ربط الشبكات الكهربائية وأجهزة المقاومة (+321%)، سيارات السياحة (+156%)، الخيوط والأسلاك وغيرها من الموصلات الكهربائية المعزولة (+20%)، الملابس الجاهزة (+9%) والخيوط والأسلاك الكهربائية (+1530%)، مساهمة بذلك ب 19%، 17%، 16%، و 10% على التوالي في نمو الصادرات الإجمالية. كما سجلت مبيعات القشريات والرخويات والصدفيات قفزة واضحة (+17%) وسلع الحياكة (+18%) بعد سنتين من التقلص.

بالمقابل سجلت الصادرات انخفاضا في الحامض الفوسفوري (- 23% سنة 2014 بعد -28% سنة 2013)، والطماطم الطرية (- 46% بعد +40%) وأجزاء وقطع غيار السيارات ووسائل النقل السياحية (- 16% بعد - 2.5%).

تتكون الصادرات حسب مجموعات الاستعمال على الخصوص، من المنتجات الجاهزة للاستهلاك (43% سنة 2014)، والمعدات الصناعية الجاهزة (25%)، و المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ (16%)، والمنتجات النصف مصنعة (9%).

هيكلة الصادرات حسب مجموعات الاستعمال (بملايير الدرهم)

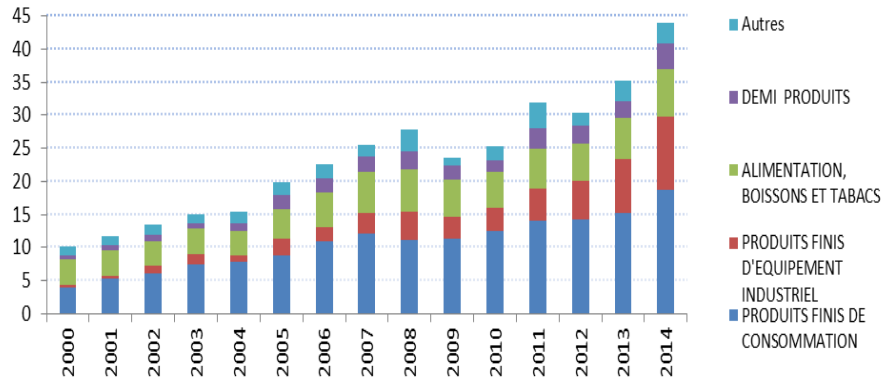

المصدر : مكتب الصرف

سجلت حصة الصادرات من المنتجات الغذائية انخفاضا قويا (- 20 نقطة مئوية ما بين 2000 و 2014)، خاصة عقب انخفاض حصة القشريات والرخويات والصدفيات (- 17 نقطة) والأسماك الطرية المملحة أو المجففة أو المدخنة (- 4 نقط). و يعوض هذا الانخفاض ارتفاع وزن المنتجات الجاهزة من المعدات الصناعية (+21 نقطة)، خاصة الخيوط والأسلاك وغيرها من الموصلات الكهربائية المعزولة (+16 نقطة). كما أحرزت المنتجات الجاهزة للاستهلاك ارتفاعا ب (+3 نقط) خاصة سيارات السياحة (+6 نقط)، وذلك رغم انطواء سلع الحياكة (- 4 نقط). فيما سجلت الملابس الجاهزة انخفاضا من 24% سنة 2014 بعد أن بلغت ما يقارب 35% سنة 2006.

أهم المنتجات المصدرة (الحصة ب %)

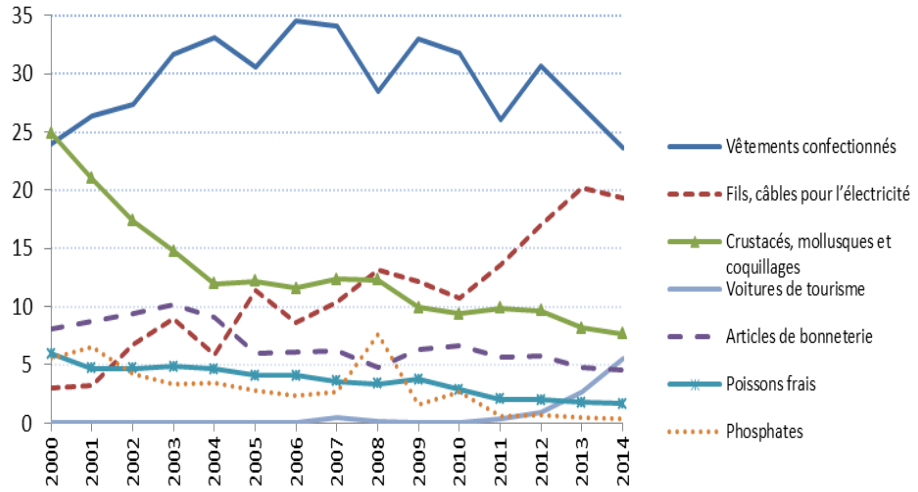

المصدر : مكتب الصرف

فيما يتعلق بالملابس الجاهزة المصدرة، يحتل المغرب الرتبة الثانية كمصدر لإسبانيا بحصة 14،3% سنة 2014، أمام تركيا (10،7%)، البنكلاديش (9،0%)، إيطاليا (5،4%) والبرتغال (5،0%)، إلا أنه يبقى بعيدا وراء الصين (23.6%)[2]. وقد تحسنت حصة المغرب في السنوات الأخيرة (+1،3 نقطة بين 2011 و 2014)، لكنها تبقى منخفضة مقارنة مع القمة التي بلغها سنة 2007 (15،3%). فيما سجل حصة مهمة (+5 نقط) رغم الضغوط التنافسية لتركيا (+8 نقط) والدول الآسيوية، على الخصوص الصين(+9،7 نقط)، البنكلاديش (+6،5 نقط)، و الفييتنام (+2،9 نقط).

إن التغيير الذي حدث في شروط الولوج إلى السوق الإسبانية بموجب تفكيك اتفاقية المنسوجات المتعددة الألياف وولوج الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة شكل صدمة كبيرة، وذلك لأنه ينمي بشكل كبير تنافسية البلدان الآسيوية ويقلص الهامش التفضيلي الذي كان يحظى به المغرب في مجال صادرات النسيج.

فيما يخص الصادرات الإجمالية، حسن المغرب حصته في السوق الإسبانية ليصبح المورد ال15 لإسبانيا سنة 2014، متقدما ب 10 صفوف مقارنة مع سنة 2001، وذلك رغم المنافسة القوية للدول الناشئة. وفي الواقع، ارتفع إجمالي الصادرات المغربية إلى السوق الإسبانية إلى 1.5% سنة 2014 مقابل 0.7% سنة 2001. وواكبت اكتساب هذه الحصة (+0،8 نقطة مئوية) ضغوط تنافسية في السوق الاسبانية، من طرف الدول الآسيوية، وخاصة الصين(4،6 نقط إلى 7،5%)، والفييتنام (+0،6 نقطة إلى 0،8%)، والهند (+0،5 نقطة الى 1،0%)، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية كبولندا (+1،0 نقطة 1،5%)، وتركيا (+0،8 نقطة ليصل الى 1،5%)، وجمهورية التشيك (+0،7 نقطة إلى 1،1%)، وبلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل (+0،3 نقطة إلى 1،1%)، وكذا البرتغال (+0،1نقطة إلى3،8%).

يتميز المغرب من بين بلدان شمال أفريقيا بأفضل أداء في السوق الإسبانية، أمام مصر (+ 0،1 نقطة ما بين 2001 و 2014 إلى 0،2%)، وتونس (حصة ثابتة 0،2%)، مما يعكس التنوع المتزايد وتحسين العرض التصديري للمغرب الذي يستفيد من

[2] المصدر : قاعدة البيانات UN COMTRADE

قربه الجغرافي من السوق الإسبانية. في المقابل عرفت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي ارتفاعا مهما ساهم في رفع حصتها في السوق (+1 نقط إلى 3.4%)، (عبر خط أنابيب "المغرب أوروبا" الذي يربط الجزائر بإسبانيا مارا من المغرب).[3]

الصادرات نحو إسبانيا : مقارنة حصة السوق (%)

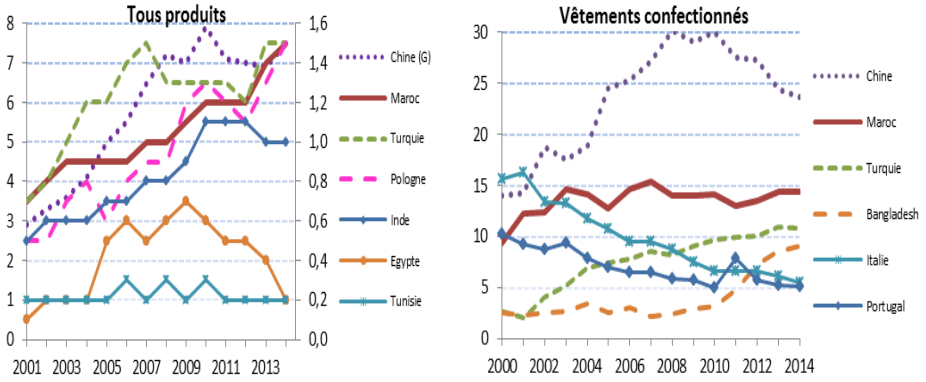

المصدر : قاعدة البيانات *UN COMTRADE*

ولتعزيز التجارة الثنائية، وقع المغرب وإسبانيا اتفاقية حول التجارة الخارجية خلال منتدى الأعمال للاستثمار والتعاون، الذي نظمه المغرب في مارس 2009. تهدف هذه الاتفاقية إلى تبادل الخبرات في قطاع التصدير، وتبادل المعلومات عن الأسواق وتسهيل الولوج لكلا البلدين.

في نفس السياق، تم توقيع اتفاقية تعاون في مجال اللوجستيك بين ضفتي المضيق في فبراير 2012 بين هيئة ميناء خليج الجزيرة الخضراء (APBA) وممثلين عن النسيج الاجتماعي والاقتصادي في شمال المغرب و جنوب إسبانيا. ويهدف هذا الاتفاق أساسا لتعزيز الربط البحري الجزيرة الخضراء - طنجة المتوسط، للمنتجين والمصدرين وشركات الخدمات اللوجستية للضفتين.

2. تطور التدفقات السياحية

يعرف عدد السياح الوافدين من إسبانيا إلى المغرب ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2012. بلغ عددهم 2،1 مليون سنة 2014، بزيادة 1،8% بعد تطور ب 2،9% سنة 2013.

بلغ عدد السياح الإسبان الوافدين إلى المغرب ، عدا المغاربة القاطنين بالخارج، 683.761 سائحا سنة 2014، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة ب2013 (+1،0%). ويبقى هذا العدد منخفضا ب6،4% مقارنة مع الرقم القياسي المسجل سنة 2012. وقد سجلت حصة السياح الإسبان من مجمل السياح الوافدين إلى المغرب انخفاضا في السنوات الأخيرة بلغ 12،6% مقابل 12،8% سنة 2013، و 14،6% سنة 2012، فيما بلغت هذه الحصة قمة بلغت 15% سنة 2009. غير أنه تبقى إسبانيا ثاني سوق مصدر بعد فرنسا (التي تبلغ حصتها حوالي 33%).

يظل المغرب حاليا، بحكم قربه الجغرافي، الوجهة الأولى للسياح الإسبان، خارج أوروبا، بحصة 6%.

[3] بصفة عامة، سجلت حصة البلدان المصدرة لمنتجات البترول إلى إسبانيا ارتفاعا واضحا : 8،8 نقط ما بين 2001 و 2014 لمجموعة الدول التي تتكون من الجزائر، نيجيريا، روسيا، المملكة العربية السعودية، المكسيك، أنغولا، النرويج، كولومبيا وكازاخستان. غير أن هناك تباين في ارتفاع حصص هذه البلدان وبلدان أخرى ناشئة في السوق الإسبانية، مع انهيار لحصة الدول المتقدمة (-17 نقطة بالنسبة لدول المجموعة 7 (G7) ما بين 2001 و 2014).

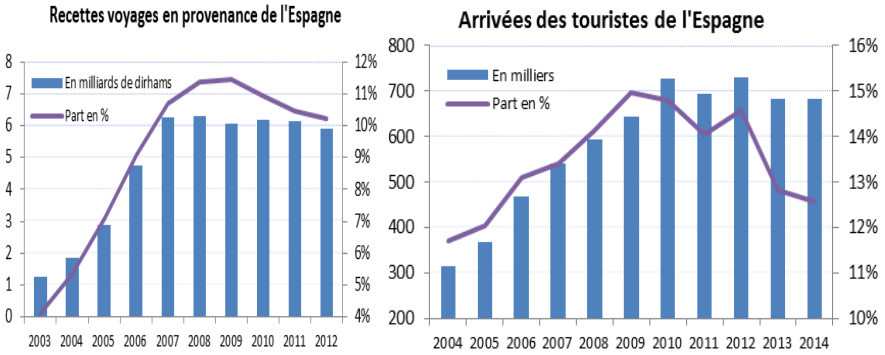

المصدر : وزارة السياحة، مكتب الصرف

استقرت إيرادات السياحة في 5،9 مليار درهم سنة 2012، بانخفاض بلغ 4% مقارنة ب 2011 و 6،5% مقارنة بقمتها سنة 2008. وتراجعت حصة الإيرادات السياحية الإجمالية ب 10،2% سنة 2012 مقابل 10،5% سنة 2011 و 11،4% سنة 2009. ويفسر هذا التطور تأثير الأزمة الاقتصادية الإسبانية، خاصة ارتفاع نسبة البطالة، على القدرة الشرائية للسياح الإسبان.

وضعت وزارة السياحة المغربية مخططا طموحا لغزو السوق السياحية الإسبانية، التي تمثل الهدف الأول للمغرب. ويهدف مخطط الترويج 2014-2016 إلى استقطاب 2،6 مليون سائح إسباني في متم 2016، أي بهدف نمو يناهز 26%.

في هذا السياق، شارك وفد مهم من الفاعلين السياحيين المغاربة برئاسة وزير السياحة في الدورة 35 للمعرض الدولي للسياحة المستقبلية المنعقد بمدريد من 28 يناير إلى فاتح فبراير 2015. يهدف المغرب من خلال هذه المشاركة اكتشاف مسارات جديدة للشراكة وتعزيز رؤية وجهة المغرب بإسبانيا ك"سوق تقليدي مصدر ذا قدرات قوية".

يرتقب المكتب الوطني للسياحة ارتفاع الزوار الإسبان لسنة 2015 اقترانا بتحسن الظرفية الاقتصادية. ويرتكز عمل المكتب على تعزيز التواصل (مكاتب السياحة، وكالات الأسفار، مواقع الأنترنيت...) و الرحلات الجوية المنطلقة من المدن الإسبانية (برشلونة، ملقة، ألكانتي...) نحو الوجهات المغربية الرئيسية (مراكش، أكادير، فاس، الرباط، طنجة و ورززات). وتجدر الإشارة إلى أن مدينة مراكش تتوفر على 24 رحلة جوية مباشرة في الأسبوع من مدريد، برشلونة، فالونسيا، ملقا، وإشبيلية.

من جهة أخرى، يتزايد عدد السياح المغاربة إلى إسبانيا، على الخصوص إلى المناطق الجنوبية، لاسيما إلى كوستا ديل سول. وحسب أرقام وزارة السياحة الإسبانية، بلغ عدد السياح المغاربة إلى إسبانيا 200.000 سنة 2014.

3. تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بإسبانيا 5 ملايير درهم سنة 2013، حيث عرفت انخفاضا ب 4،8% مقارنة ب 2012 و 41% مقارنة بذروتها سنة 2007. وتراجعت حصتها ب8،7% من مجموع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2013 مقابل 9% سنة 2012 و 15،5% سنة 2007.

ويرجع ضعف تحويلات المغاربة المقيمين بإسبانيا إلى الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة (35% بالنسبة للمغاربة المقيمين بإسبانيا، أي 15 نقطة فوق المعدل الإسباني).

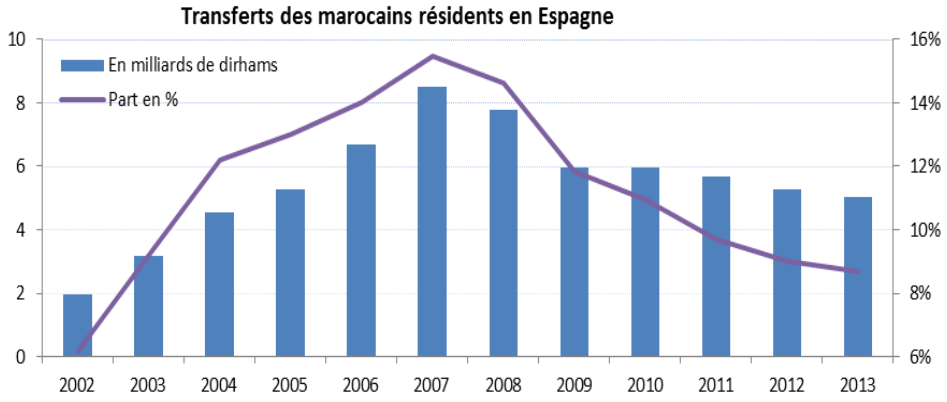

المصدر : مكتب الصرف

يعد المغاربة ثاني جالية أجنبية بإسبانيا بعد الرومان. حيث استقر عدد المغاربة المقيمين قانونيا بإسبانيا، حسب المعهد الوطني الإسباني للإحصاء (INE)[4]، 749.274 بفاتح يناير 2015. ويمثل المغاربة 5،9% من الأجانب المقيمين بإسبانيا، رغم انخفاض ب 25.109 شخصا، أي -2،3% مقارنة بيناير 2014.

ينحدر المغاربة المقيمون بإسبانيا من مختلف أقاليم المغرب، خاصة من شمال المغرب، و يتمركزون على ضفة البحر الأبيض المتوسط. ويشتغلون بالخصوص بالفلاحة، والبناء والخدمات المنزلية. ويؤثر ضعف كفاءتهم سلبيا على مستواهم العملي الذي تضرر بشدة مع الأزمة الاقتصادية التي تجتاح إسبانيا.

وللتذكير، فإن المغرب وإسبانيا وقعا في أكتوبر 2012 مذكرة تفاهم لتسهيل، بصفة متبادلة، إجراءات منح التأشيرات، كما وقعا اتفاقية حول الإلغاء المتبادل لتأشيرات جوازات الخدمة

4. تطور تدفقات الاستثمارات الإسبانية بالمغرب

ارتفعت قيمة الاستثمارات الإسبانية المباشرة بالمغرب ب11% سنة 2014 لتبلغ 1،4 مليار درهم، بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض. و عرفت حصتها انتعاشا ب4% من مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة بالمغرب سنة 2014، بعد أن سجلت ميلا إلى الانخفاض على مدى السنوات الفارطة (بتجاوز حوالي 28% سنة 2006 إلى 3،3% سنة 2013). وتراجعت إسبانيا إلى الرتبة السابعة للمستثمرين الأجانب بعد فرنسا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى و سويسرا.

وخلال الفترة 2008-2014، تضاعفت تدفقات الاستثمارات الإسبانية المباشرة لتصل إلى 1،7 مليار درهم كمعدل سنوي، بعيدا عن الأعداد المسجلة قبل الأزمة (6،7 مليار درهم كمعدل سنوي على مدى الفترة (2003-2007). غير أن المستويات الاستثنائية التي حققتها الاستثمارات الخارجية المباشرة سنتي 2003 و 2006، بالتوالي 1،18 و 2،7 مليار درهم، المتعلقة باقتناء 80% ثم 20% من رأسمال شركة التبغ من طرف المجموعة الفرنسية – الاسبانية ALTADIS[5].

[4] يقدر عدد المغاربة القاطنين بإسبانيا حسب الأمانة العامة الإسبانية للهجرة، إلى حدود 2014 ب 800.000 مهاجر.

[5] غير أن مجموعة ألطاديس تنازلت عن مجموع حصصها، سنة 2008، للمجموعة البريطانية أمبيريال طوباكو PLC

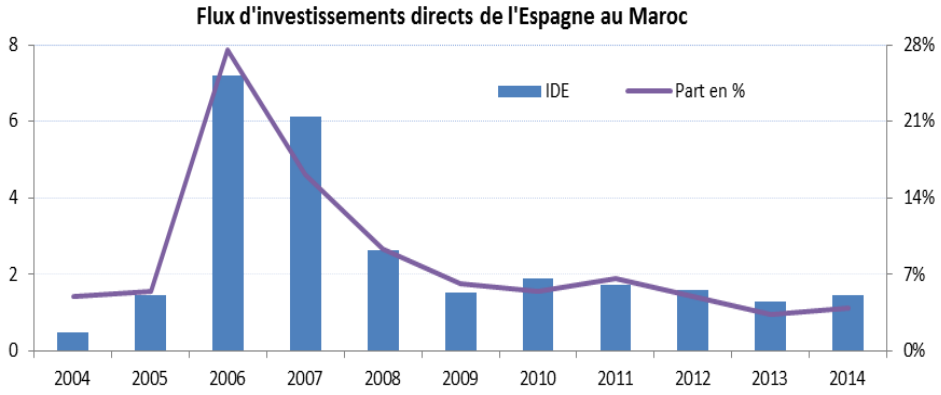

المصدر : مكتب الصرف

إن دينامية المشاريع، خاصة ميناء طنجة-المتوسط والمناطق الحرة، تهدف إلى إرساء بلدنا كرافعة للتصدير نحو الدول الأوروبية والإفريقية. ولمواكبة هذه الحركية، قدمت إسبانيا للمغرب مخططا خاصا مع وضع ثلاث آليات (بروسبينر، بابي و بيدينفير)، للمساهمة في تمويل اللقاءات الأولى وإرساء المقاولة في المغرب.

الاستثمارات الإسبانية بالمغرب : حضور كثيف في قطاعات مختلفة

تعد إسبانيا من أهم البلدان المستثمرة بالمغرب، حيث بلغت تدفقاتها الاستثمارية 1،7 مليار درهم كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2013، وذلك، رغم الأزمة الاقتصادية. وبلغ احتياط الاستثمارات الخارجية المباشرة الإسبانية بالمغرب 44،1 مليار درهم في نهاية 2010، مسجلا حوالي 12% من مجموع احتياط الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وفي الواقع يستقبل المغرب حوالي نصف الاستثمارات الإسبانية بإفريقيا وأكثر من 800 مقاولة إسبانية[6]. من أهم القطاعات التي تستقطب المستثمرين الإسبانيين الصناعة ب33% من الاستثمارات المباشرة، السياحة والسكن ب24% لكل منهما والأبناك ب12%.

جلبت صناعة السيارات العديد من المستثمرين الإسبانيين خلال السنوات الأخيرة، بفضل إنشاء شركة "رونو" بطنجة. حيث أنشأئت مجموعة "باميسا" مصنعا لقطع الفولاذ بطنجة باستثمار بلغ 20 مليون أورو، لخدمة السوق المغربية وعلى الخصوص شركة "رونو" بطنجة. من جهة أخرى، يستقطب مجال معدات السيارات الكثير من المقاولات الإسبانية، على غرار المجهز "CIE AUTOMOVILE" ومجموعة " HISPAMOLDES " ، الاختصاصيين في الضخ البلاستيكي، اللذان وقعا اتفاقية لإحداث مقاولة بالشراكة في مجال تصنيع معدات السيارات، منها وحدتان في "المنطقة الحرة لطنجة". وواكبت مقاولات إسبانية أخرى تطور صناعة السيارات بالمغرب مثل "Antolin " و " Relats ".

وتحتل إسبانيا أيضا مكانة بارزة في الصناعة الوطنية للنسيج والملابس. ففي الواقع احتلت الصدارة كمستثمر أجنبي في قطاع النسيج والجلد بالمغرب، خاصة مع استثمار مجموعة TAVEX بقيمة 634 مليون درهم التي ترمي إلى رفع قدرات فرعها SETAVEX المتمركز بمدينة سطات في مجال الخياطة والنسيج والصباغة والتدقيق. من جهة أخرى، ازدهر نشاط المجموعة الاسبانية للألبسة الجاهزة Zara-Inditex بشكل واضح بالمغرب سنة 2014، ليصل أكثر من 100 مليون قطعة، مستغلا في ذلك القرب الجغرافي بين البلدين لتطوير مفهوم "الموضة السريعة : Fast Fashion".

فيما يخص الأشغال العمومية، يجلب هذا القطاع اهتمام الفاعلين الإسبانيين كمجموعة GRUPO MECANOTUBO المعروفة في مجال تقويس الجسور، وشركة EIGRA MAROC، فرع المجموعة الأندلسية FLUELEC EIGRA العاملة بمجال تصميم المنشآت الكهربائية، والمائية والميكانيكية وكذا تطوير الطاقات البديلة. واستطاعت شركات أخرى أن تكسب صفقات مهمة وهي Actiona، و Sener، و TSK التي ستهتم بإنشاء المركب الشمسي CSP بورززات لحساب المجموعة السعودية Acwa.

[6] حسب الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

في قطاع الطاقة ، تمتلك المجموعة الإسبانية Endesa 32% من محطة الطاقة الكهربائية تحضارت. كما استطاعت شركة Gamesa أن تكتسب العديد من المشاريع في الطاقات الخضراء منها مشروع مركز الطاقة الريحية بطنجة. وقد استفاد هذا المركب المزود بطاقة إجمالية تبلغ 140 MW، من تمويل إسباني بلغ 100 مليون أورو.

في مجال البنيات التحتية والنقل، استطاعت المجموعة الإسبانية ASSIGNIA المختصة في البنيات التحتية والخدمات والطاقات المتجددة، أن تحرز في يونيو 2012 على اتفاقيتين في إطار مشروع القطار الفائق السرعة TGV بمبلغ 87،5 مليون أورو، وتلتزم المجموعة ببناء قسمين للقطار الفائق السرعة يصل طنجة بالقنيطرة.

إن تحرير نقل البضائع عبر الطرق، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2003، ساهم في جلب مقاولات إسبانية جديدة منها الشركة الدولية LOGESTA، وهي شركة متخصصة في النقل الدولي عبر الطرق. وكذلك ساهم تحرير النقل الجوي سنة 2004 في دخول شركات جوية إسبانية منها HELLIT التي أنشأت فرعها بالدار البيضاء في أبريل 2012. وفي مجال النقل الحضري، تتواجد الشركة الإيبيرية Alsa بمدن مراكش، أكادير و طنجة.

فيما يستقطب قطاع السياحة والسكن العديد من الشركات الإسبانية كالمجموعة الفندقية الإسبانية RIU التي أنشأت سادس مؤسسة لها بالمغرب بأكادير في مارس 2012.

في قطاع الأبناك، دخل البنك الشعبي Banco Popular ثالث بنك حر بإسبانيا إلى المغرب الذي فتح فرعا بالدار البيضاء. وللإشارة أن أبناكا إسبانية أخرى : Caixa، Banco Sabadell تمتلك ملحقات بالمغرب، على الخصوص لمواكبة نشاط المقاولات الإسبانية. وقد استثمرت المجموعتان على التوالي حوالي 420 و 213 مليون درهم لإرسائهما بالمغرب. وللتذكير فإن رأسمال التجاري وفابنك تمتلكه Banco Santander الذي يعد أكبر بنك إسباني بنسبة 5،3%.

وفي مجال نقل الخدمات إلى الخارج، تعددت مواقع ATENTO و CONNECTA بالمغرب.

ويحبذ تشجيع الاستثمارات الإسبانية بالمغرب بتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي يرمي إلى إطلاق 24 مركب صناعي في ميادين هامة خاصة الطيران، والسيارات، والإلكترونيات، والصناعة الزراعية.

الجزء الثاني : تعاون قطاعي متنوع

بفضل التحولات التي يعرفها الاقتصاد المغربي والاقتصاد الإسباني، تعددت فرص الاستثمار والتبادل بين الطرفين. وفي الواقع، إن الأرقام المحققة على مستوى الجانبين يعزز المستوى الذي لحقه مسار بناء العلاقات الاقتصادية المثمرة بين البلدين والإرادة لعقد شراكة استراتيجية لفائدة البلدين الجارين.

خلال الاجتماع العاشر الرفيع المستوى الذي عقد في أكتوبر 2012 تحث الرئاسة الثنائية للحكومتين، وقع المغرب وإسبانيا عدة اتفاقيات تعاون. ويتعلق الأمر خاصة بالاتفاقية الاستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي، كما وقعت عدة اتفاقيات في مجالات الديبلوماسية، والسياحة والنقل والإدارة الإلكترونية. في ميدان النقل، يتعلق الأمر باتفاقية في مجال النقل الطرقي الدولي للأشخاص والسلع، وببروتوكول تطبيق الاتفاقية المذكورة. ووقعت أيضا مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعلومة.

1. **التعاون المالي**

يحظى المغرب بالأولوية في التعاون المالي الإسباني. ويستفيد بذلك من الدعم المالي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي وكذا بعض الجماعات المستقلة.
يرتقب التعاون المالي بين المغرب وإسبانيا أن يعزيز بعقد اتفاقية تعاون للفترة 2014-2016 مدعمة بغلاف مالي يبلغ 150 مليون أورو. ومن بين المجالات الأولية المحددة لهذه الشراكة المالية تقوية المسار الديمقراطي لدولة الحق والقانون، وتشجيع الفرص الاقتصادية والتعاون التربوي والثقافي.

وكان الطرفان قد وقعا اتفاقية مالية في دجنبر 2008 يرمي إلى تمويل مشاريع التنمية بالمغرب بمبلغ إجمالي ب520 مليون أورو. وتهم هذه الاتفاقية :

- قروضا تنازلية للمشاريع العمومية بمبلغ 400 مليون أورو، على حساب صندوق عولمة المقاولات (FIEM)، لاقتناء السلع والخدمات من أصل إسباني للمشاريع العمومية المنشأة من طرف مقاولات إسبانية بالمغرب. يصادق الطرفين باتفاق مشترك على المشاريع. وتتعلق هذه الأخيرة على الخصوص، بالبيئة (التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير) والبنية التحتية خاصة في مجالي الاتصالات والنقل.

- قروضا تنازلية ب100 مليون أورو لتمويل مشاريع عمومية بالمغرب، تخص القطاعات الفلاحية والقروية، والطاقات المتجددة، والماء والنقل.

- هبات بقيمة 20 مليون أورو في إطار صندوق دراسة الجدوى (FEV)، وتتعلق هذه الهبات بتمويل دراسات التعريف، والجدوى وتقييم المشاريع العمومية، وكذا المساعدة التقنية المتعلقة بالإصلاحات القطاعية أو المؤسساتية المنجزة من طرف المقاولات الإسبانية والمتفق عليها من طرف البلدية.

في هذا السياق، وقعت اتفاقيتان سنة 2009 بمبلغ 123 مليون أورو لتعزيز المشاريع الطاقية والسكك الحديدية بالمغرب. إضافة إلى ذلك، تضاعفت المساعدة الإنمائية للتعاون الثنائي بين إسبانيا والمغرب لتصل إلى 74 مليون دولار سنة 2009، أي 8،15% من المساعدة الإنمائية المخصصة لإفريقيا الشمالية. وتهم ثلاث قطاعات وهي تغطية الحاجيات الاجتماعية الأساسية، الحوكمة الديمقراطية و تشجيع النسيج الاقتصادي والصناعي.

إضافة إلى ذلك، يمثل الصندوق الإسباني لمنح القروض الصغرى بالمغرب جهازا للتعاون الإسباني للتنمية. ويحتل المغرب الرتبة الثانية، موازاة مع الإكواتور وبعد البيرو، فيما يخص حجم القروض.

من جهة أخرى، منحت إسبانيا المغرب في شتنبر 2014 قرضا ب25 مليون أورو لتمويل مشاريع أنشأت بالمغرب بمشاركة مقاولات إسبانية. ويهم هذا القرض، الذي سيتم تسديده "بشروط تنازلية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، تمويل اقتناء معدات وخدمات من أصل إسباني لفائدة المقاولات المغربية المتوسطة والصغرى والمقاولات الإسبانية المغربية في قطاعات ذات مصلحة مشتركة.

2. التعاون القطاعي : فرص هامة للاستثمار

1.2 التعاون في قطاع الطاقة

يعد تنوع الموارد الطاقية من المحاور الرئيسية للسياسة الوطنية للطاقة. ويشكل هذا القطاع مجالا مفضلا للتعاون بين المغرب وإسبانيا كما يبرهن ذلك الإنتاج والربط الكهربائي. حيث تمثل قطاعات الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) والغاز الطبيعي فرصا محتملة لهذا التعاون.

يتصل المغرب بإسبانيا عبر أنبوب Gazoduc المغرب – أوروبا، الذي ينقل الغاز الطبيعي الجزائري، و عبر الربط بين الشبكات الكهربائية. ويعمل أول ربط كهربائي منذ 1998، أما الربط الثاني فقد دشن سنة 2007. وتدخل هذه المنشآت في منظار تقديم البنية التحتية الأساسية الضرورية لإنشاء سوق إقليمية حقيقية للكهرباء. وقد تبث للطرفين أهمية دراسة إمكانية ربط كهربائي ثالث.

فيما يخص إنتاج الكهرباء، تبلغ حصة ENDESA في مركز توليد الطاقة الحرارية تحضارت 32% من رأسمال المركز الذي بلغت كلفة الاستثمار فيه 285 مليون أورو. كما أن المساعدة التقنية لبناء هذا المركز فوضت للشركة الإسبانية IDOM.

في مجال الطاقة المتجددة، تولت الشركة الإسبانية CAMESCA EOLIA إنشاء مركب توليد الطاقة الريحية بالصويرة. ومنحت الحكومة الإسبانية أيضا قرضا أوليا بمبلغ 100 مليون أورو للمغرب، من أجل بناء المركب الريحي لطنجة، وقرضا ثانيا بنفس المبلغ لتمويل جزئي لبناء مركب الطاقة الشمسية بعين بني مطهار، الذي تولته المجموعة الإسبانية ABENGO.

وتبقى فرص التنمية التي تمنحها الطاقات المتجددة مهمة بوضع مشروع مغربي مندمج للطاقة الشمسية بكلفة إجمالية بلغت 9 ملايير دولار، سيتيح إحداث طاقة ب 2000 MW في أفق 2020. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشطر الاول ب 160 MW لمركب الطاقة الشمسية لورزازات (500 MW) أسند في شتنبر 2012 إلى الاتحاد القائم بين المجوعة السعودية

ACWA Power (95%) والمجموعتين الإسبانيتين TSK و Aries (5%). كما تجدر الإشارة إلى الفرص التي يتيحها المشروع المغربي للطاقة الريحية والذي يروم خلق 2000 MW في أفق 2020 بكلفة إجمالية تقدر ب 5،34 مليار درهم.

2.2 التعاون في القطاع السياحي

في إطار تعزيز الجهود لتنمية التعاون بين البلدين في المجال السياحي، عقد لقاء في بداية 2013 بين وزيري البلدين عقب توصيات الاجتماع العاشر للجنة رفيعة المستوى المغرب – إسبانيا المنعقد بأكتوبر 2012 بالرباط. نوقشت خلال هذا اللقاء سبل التعاون تنفيذا لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين. وستدرس قريبا مجموعة العمل التي وضعت من طرف البلدين عددا من المشاريع المشتركة.

وتهم سبل التعاون على الخصوص تنظيم رحلات منسقة تهدف أسواق الصين والهند والبرازيل، وتشجيع التكوين السياحي وإنشاء شراكات خاصة لتنشيط التدفقات السياحية بين البلدين. ويعتبر تعزيز الربط الجوي بين المغرب وإسبانيا، خاصة من جزر الكناري وجزر باليارس فرصة لتقوية التعاون بين البلدين.

3.2 التعاون في قطاعي الشغل والتكوين المهني

عقد المغرب وإسبانيا مذكرة تفاهم وتعاون للفترة 2009-2011 في قطاع الشغل والضمان الاجتماعي والتكوين المهني، والذي بموجبه ستدعم وزارة العمل والهجرة بإسبانيا القدرات المؤسساتية لنظيرتها المغربية في مجالات الحوار الاجتماعي، العلاقات المهنية، السلامة في مكان العمل، الضمان الاجتماعي، تدبير سوق العمل، الهجرة المشروعة والتكوين المهني.

وقد وقع المغرب والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي للتنمية سنة 2011 بروتوكول تعاون يتعلق بدعم استراتيجية محو الأمية والتعليم غير النظامي. وترمي المحاور الأساسية المحددة إلى دعم إعادة الإدماج إلى المدرسة الرسمية و الإدماج الاجتماعي التربوي بالتدريب المهني للأطفال الأقل من 15 سنة، الإسهام في محاربة الانقطاع عن الدراسة وتطوير التعليم قبل المدرسي المحلي، دعم برنامج محو الامية الوظيفي، وكذا تعزيز برامج مرحلة ما بعد محو الامية للنساء وإدماجهن الاجتماعي والاقتصادي.

ساهم التعاون الثنائي لتأهيل بعض المشاريع خاصة في مجالات الهجرة المنظمة لهدف العمل وتفتيش العمل ومحاربة عمل الاطفال والتكوين المهني.

من جانب آخر، عقد المغرب وإسبانيا في أكتوبر 2012 اتفاقية حول الإلغاء المتبادل لتأشيرة جوازات سفر العمل وكذا مذكرة تفاهم للتسهيل المتبادل لإجراءات إصدار التأشيرات.

الجزء الثالث : التعاون اللامركزي : إمكانات إنمائية هامة

تؤثر تجربة اللامركزية الإسبانية بشكل إيجابي على الشراكة مع المغرب الذي يحتمل أن تكون نتائجه حاسمة وواعدة تجعله يفخر بها خاصة لصالح التوجه الإقليمي الذي يشرع في تلقينه ببلدنا.

ففي الواقع، يحافظ المغرب على علاقات تعاون جيدة مع العديد من المجتمعات المستقلة بإسبانيا منها كاتالونيا والأندلس.

1. التعاون مع كاتالونيا

من بين دول جنوب المتوسط، يعتبر المغرب البلد الذي حافظت كاتالونيا باستمرار على توطيد علاقاتها الاقتصادية والمؤسساتية معه. فضلا عن ذلك، يمثل المهاجرون المغاربة أهم جالية في هذه المنطقة. وتمثل كاتالونيا الشريك التجاري الأول للمغرب، من بين المجتمعات المستقلة الإسبانية.

ساهم التفاعل المتزايد للعلاقات التجارية في ارتفاع هام لتدفق الاستثمارات المباشرة من كاتالونيا إلى المغرب. ففي الواقع، 55% من الاستثمارات الإسبانية تأتي من هذا الإقليم و40% من الشركات الإسبانية المنشأة بالمملكة من كاتالونيا.

فقد ارتفعت المبادلات التجارية مع كاتالونيا بشكل واضح. حيث بلغ ارتفاع الواردات المغربية من كاتالونيا، في 2010، 670 مليون أورو، أي حوالي 22% من مجموع السلع المستوردة من إسبانيا. وتتكون هذه الواردات أساسا من منتوجات النسيج، الكيمياء، المعدات المنزلية والبناء. أما فيما يخص الصادرات المغربية نحو كاتالونيا، فقد بلغت 430 مليون أورو، أي 18% من الصادرات نحو إسبانيا. وتهم على الخصوص النسيج، المنتوجات السمكية والمعدات الكهربائية.

وتعتمد هذه الدينامية على صلابة العلاقات بين الحكومتين المغربية والكاتالونية، والتي سبق أن ساهمت في نجاح بعض المبادرات كمركز تشجيع الأعمال (ثان مركز بإفريقيا بعد مركز جوهنسبورغ)، الذي استأنف عمله بالمغرب منذ 1987، أو المنصة المقاولاتية لاتحاد تشجيع التجارة لكاتالونيا (COPCA)، الذي افتتح بالدار البيضاء سنة 2004.

كما وقع المغرب والحكومة الكاتالونية في مارس 2012، بلاغا مشتركا يتعلق ببرنامج تعاون مغربي- كاتالوني في قطاع الفلاحة والتغذية، يغطي الفترة 2012-2016. ويحدد هذا البلاغ خمسة ميادين ذات أولوية للتعاون على مدى خمس سنوات. ويتعلق الامر بتنمية شراكة القطاعين العام والخاص في مجال ترشيد السقي وتشجيع المنتوجات الزراعية، تشجيع التحديث في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين، دعم البحث الزراعي و تحسين تدبير الموارد البشرية، حسب تعبير البلاغ الجديد المشترك الذي يلي الفترة المنصرمة (2008-2012). ولمواكبة هذا البرنامج ماليا، يلتزم الطرفان بالقيام بأنشطة مشتركة للاستفادة من الدعم المالي للممولين الدوليين، منهم البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد من أجل المتوسط، الوكالات الإسبانية والكاتالونية للتعاون من أجل التنمية (AECID و ACCD).

ونشير إلى أن الخطتين المتعددة السنوات الموقعة في 2003 و 2008، ساهمتا بشكل كبير في تعزيز التعاون في ميادين مكنت المهنيين المغاربة من الاستفادة من التجربة الكاتالونية. ويتعلق الأمر على الخصوص بالبحث الزراعي، نقل التكنولوجيات، التكوين، تثمين المنتوجات الزراعية و تدبير نظم السقي والموارد المائية. كما عرفت الفترة 2008-2012، على الخصوص، خلق مجموعة من الإجراءات تروم تطوير الشراكة بين الهيئات المغربية والكاتالونية العاملة في مجالات لها صلة بالفلاحة.

فيما يخص الإنجازات، ساهمت كاتالونيا في تمويل مشروع التنمية الزراعية المندمج في الجماعات المحلية القروية للحمرا بإقليم تطوان، إضافة إلى مشروع تنمية زراعة أشجار الفاكهة بإقليم طنجة – تطوان. وفي جهة الدار البيضاء الكبرى، دعمت الحكومة الكاتالونية إنشاء المركز التقني لتربية الدواجن الذي يهتم بالأساس بالتكوين العملي لمربي الدواجن والتقنيين بالإقليم. وفي مجال ترشيد استعمال ماء السقي، أشرفت شركة كاتالونية على دراسة لتجهيز المحيط المنطلق من سد مارتيل إلى نظام السقي المحلي.

ونشير إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب والشركة الصغيرة والوسطى لكتالونيا (PIMEC) وقعا سنة 2008 بروتوكول تعاون، يرمي إلى دعم تشجيع المقاولة المتوسطة والصغرى بالمغرب والربط بين أعمال الشركات المتوسطة والصغرى لكلا الطرفين.

من جهة أخرى، وقع كل من الوزير المغربي للوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزير حكامة العلاقات المؤسساتية بكاتالونيا في أكتوبر 2013 إعلان النوايا، الذي يهم التعاون في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية، وذلك في إطار خطة كاتالونيا – المغرب.

2. التعاون مع الأندلس

يعود التعاون بين المغرب والأندلس إلى أكثر من عشرين سنة. وقد تم تعزيزه في 2003 بتوقيع إعلان النوايا بين الحكومة المغربية والحكومة المستقلة للأندلس الذي مكن من المصادقة على خطة التنمية العابرة للحدود (PDT) المشتركة. وقد تم في إطار هذه الخطة تمويل و المصادقة على ما يقارب 250 مشروعا إلى سنة 2007، بما في ذلك التعاون بين الحكومات ومشاريع المنظمات غير الحكومية، الجامعات، الجماعات المحلية والمنظمات النقابية وأرباب العمل الأندلسيين. وتتعلق خطة التنمية العابرة للحدود بعدة قطاعات، خاصة القطاعات ذات المصالح والمجال الجغرافي المشترك والتي تكتسي أهمية قصوى.

تكرس استراتيجية التنافسية للأندلس فصلا كاملا للتعاون العابر للحدود مع المغرب، وتحدد أهدافا ترمي إلى دعم التطور المسجل في مجال هيكلة الفضاء العابر للحدود، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الموارد الطبيعية المشتركة وتشجيع الاندماج الاجتماعي والمؤسساتي بين الطرفين. وتعد السياسة الأندلسية للتعاون الدولي للتنمية قاعدة يرتكز عليها التخطيط والتنفيذ والتطوير المشترك مع المغرب، لمشاريع في كل ميادين الأنشطة الأساسية، لدعم محاربة الفقر، التعليم، الصحة، السكن، حقوق الإنسان، البنية التحتية، البيئة والثقافة.

وترتكز أنشطة الحكومة الأندلسية في شمال المغرب وتغطي القطاعات التالية : التراث الثقافي، الماء والبيئة، التعمير، الصحة، الخدمات الاجتماعية، الطاقة، التعليم والثقافة. وفي هذا النسيج، وضعت الحكومة الأندلسية برنامجا لدعم الغرف التجارية بالجهة الشمالية. ويهم هذا المشروع الممول بأكثر من 12 مليون درهما، دعم هيكلة الغرف التجارية لمدن تطوان، الناضور و طنجة بأنشطة التجهيز وتكوين الأطر.

في إطار برنامج التعاون العابر للحدود في مجال التنمية التقنية، وقعت اتفاقيات شراكة بين الطرفين. ويتعلق الامر على الخصوص باتفاقية بين المركب التكنولوجي Techopark بالدار البيضاء والمركب التكنولوجي الأندلسي، والتي تهدف إلى إنشاء مقاربة للتعاون المؤسساتي بين الطرفين خاصة في مجال نقل المهارات وتدبير الأحداث الترويجية. وتهدف الاتفاقية الثانية، بين المنطقة الحرة لطنجة والمركب التكنولوجي للأندلس بالمنطقة الحرة لطنجة، إلى توسيع المركب التكنولوجي الأندلسي في المنطقة الحرة لطنجة. وسيمنح هذا المركب للفاعلين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتواصل بالقطاع الخاص الأندلسي قاعدة للاستقبال اللوجيستي بشمال المغرب.

في مجال التوأمة المؤسساتية، باشرت وكالة التنمية للجهة الشرقية ووكالة الأندلس للتعاون الدولي مشروعا في يناير 2009. يهدف هذا المشروع إلى التقوية المؤسساتية لوكالة الجهة الشرقية في مجال التدبير، التكوين و الخبرات، وذلك بتزويدها بالمعدات الضرورية للتعبأة وتدبير التمويل الأوروبي، وتقوية قدراتها للتسويق المحلي، وكذا ترويج الجهة الشرقية على المستوى الدولي.

إضافة إلى ذلك، شرع الصندوق الأندلسي للجماعات من أجل التضامن الدولي سنة 2006 في برنامج **أنمار للتوأمة** بين مدن شمال المغرب والأندلس. وتهتم هذه الشبكة بتعزيز علاقات التعاون والتعاون المؤسساتي والتقني بين الأقاليم والجماعات المحلية للضفتين، من خلال تسهيل التنمية والمبادلات. ويهدف أيضا إلى تحسين ظروف حياة الشعوب وأقاليم طنجة-تطوان، تازة-الحسيمة-تونات والجهة الشرقية، عبر برنامج التنمية الإنسانية المحلية الذي يرتكز حول ثلاثة محاور : تنمية الاقتصاد المحلي، تقوية القدرات المؤسساتية ودعم الخدمات الأساسية للجماعة.

ولتعزيز وتوزيع إمكانيات شبكة أنمار كآلية فعالة للتنمية اللامركزية للجهتين، تمت المصادقة على مشروع في إطار برنامج التعاون العابر للحدود إسبانيا – الحدود الخارجية. ويتعلق الأمر بمشروع "نسيج شبكة المدن التوأم للتنمية". ويهتم هذا المشروع بتوزيع الاستراتيجيات والفرص والنتائج التي يقدمها التعاون اللامركزي بين الإقليمين، من جهة عبر تحسين تعريف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإرثي والسياحي لكل جهة، ومن جهة أخرى، عبر خلق معدات تسهل العمل على التعاون باكتشاف الفرص الجديدة وأوجه التآزر بين الجهتين.

الخلاصة

إن أهمية المبادلات الاقتصادية وثراء التعاون القطاعي بين المغرب وإسبانيا يعكس إرادة البلدين في تطوير شراكتهما من أجل مصلحتهما المشتركة. فضلا عن القرب الجغرافي والتاريخ المشترك، فإن التحديات الاقتصادية تستدعي البلدين إلى ضرورة رفع علاقات الشراكة لتلبية طموحات الفاعلين الاقتصاديين بالبلدين. وستكسب هذه الشراكة على مستوى الفعالية والجدارة خاصة من خلال العناصر التالية :

- دعم دينامية المبادلات الثنائية من خلال تعدد التظاهرات التجارية في كلا البلدين و استغلال الفرص التي تمنحها معاهدة الشراكة والوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي والتي تمنحها عدة اتفاقيات التبادل الحر، المبرمة مع المغرب، الذي يمنح الولوج إلى سوق لأكثر من مليار مستهلك معفى من الجمارك.

- تشجيع المقاولات الإسبانية على الاستثمار بالمغرب وإبراز مزايا القرب الجغرافي بين البلدين، والإمكانيات التي تمنحها المناطق الصناعية المنشأة على التراب المغربي والفرص المحدثة من قبل استراتيجيات التنمية القطاعية التي أطلقها

المغرب، فضلا عن تشجيع عمليات التموقع المشترك المربح لكلا البلدين (في قطاعات السيارات، الزراعة الصناعية والنسيج والملابس).

- دعم دينامية التدفقات السياحية الواردة من إسبانيا. وإثر هذا، تقوية الربط الجوي والبحري بين البلدين، تطوير الشراكات مع المهنيين الإسبانيين (رحلات الفاعلين الاقتصاديين، وكالات الأسفار، شركات النقل ....)، مرتبطا بمشاركة الفاعلين الإسبانيين في مشاريع سياحية ومعمارية، مما يشكل رافعة قوية لتشجيع الوجهة إلى المغرب وتحسين جدب السياح الإسبانيين.

- مواكبة المقاولات المغربية والإسبانية في استراتيجياتها للاستكشاف والإرساء في سوق جنوب الصحراء الذي يعدم أقوى وثيرة للنمو الاقتصادي عالميا. وبذلك يستطيع المغرب أن يلعب دور الرابط للاستراتيجيات الاقتصادية شمال-جنوب، مستغلا موقعه الجغرافي وعلاقاته الوطيدة مع الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا الغربية. ويمكن لفضاء الشراكة أن يتسع إلى سوق اللاتينية الأمريكية. إن تطور هذا الإطار التعاوني يقدم أرضية مهمة لنمو المقاولات المغربية والإسبانية في سياق الاسترجاع الاقتصادي بأوروبا.

- تعزيز التعاون المالي بين المغرب وإسبانيا، عبر آليات مبتدعة مكرسة للقطاعات الاستراتيجية ذات النتيجة الاجتماعية البالغة، والتي تدعم على الخصوص المشاريع المسجلة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، ورغم الزيادة المطردة، تبقى المساعدة العمومية من أجل التنمية التي تقدمها إسبانيا نسبيا ضعيفة.

- تحسين أوراش الشراكة في ميدان التربية، التكوين، البحث والثقافة، التي تستوجب الالتزام والتعاون.

- تطوير التعاون اللامركزي مع المجتمعات المستقلة الإسبانية (الأندلس، كاتالونيا، فالانسيا، جزر الكناري...). وفي هذا المجال يمكن للمغرب أن يستفيد من تجربة اللامركزية لإسبانيا لوضع نموذج الجهوية المتقدمة. كما يمكنه أيضا أن يستفيد من التجارب والخبرة الإسبانية في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ملحق : نبذة عن الوضع الاقتصادي والمالي لإسبانيا

خرج الاقتصاد الإسباني من التدهور سنة 2014 بعد أن عرف أزمة اقتصادية ومالية صارمة ما بين 2008 و 2013. سجل الناتج الداخلي الخام الإسباني رجعة ب 1،4% سنة 2014 بعد تمركز في 1،2% سنة 2013 و1،6% سنة 2012. وقد تحسنت الآفاق الاقتصادية حيث يرتقب أن تبلغ نسبة النمو 2،5% سنة 2015 و 2،0% سنة 2016، وذلك حسب ترقبات صندوق النقد الدولي (أبريل 2015).

ساهم ارتفاع الطلب الداخلي في انتعاش الاقتصاد مرتبطا بتحسين الظروف الاقتصادية، ارتفاع الثقة الاقتصادية، استقامة سوق العمل وانخفاض أسعار البترول. وتشكل الصادرات دعما هاما للنمو الاقتصادي، وخاصة بعد المكاسب التي حققها الاقتصاد من حيث التنافسية - التكلفة، الناجمة عن انخفاض تكاليف وحدات الأجور الاسبانية، وكذلك من حيث التنافسية - السعر بسبب انخفاض قيمة اليورو.

المؤشرات الظرفية ملائمة في غالبيتها. استمر نمو نشاط القطاع الخاص بوتيرة قوية كما يشير مؤشر المقاولة المتوسطة والصغرى المتعدد الذي بلغ أعلى مستوى منذ 2007 (6،56 في الفصل الأول من 2015 بعد 5،54 في الفصل الثالث من 2014).

استمرت نسبة البطالة في الانخفاض، غير أنها تبقى مرتفعة. ويستوجب أن تصل إلى 1،23% سنة 2015 بعد 5،24% سنة 2014، حسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، أي بمستوى يفوق بشكل واسع معدل منطقة الأورو(1،11% بعد 4،11% سنة 2014). ويلاحظ أن البطالة تستمر في صفوف الشباب حيث تشير نسبة التعطل ما يقارب 52% سنة 2014، حسب المعهد الوطني للإحصاء، وتظل أعلى نسبة في منطقة الأورو.

من جانب آخر، يساهم الركوض المستمر لمستوى الأسعار (-0،1% سنة 2014 و يرتقب +0،1% سنة 2015) في أرباح تنافسية الاقتصاد، غير أن الانكماش الطويل الأمد قد يعرقل انخفاض الدين.

تستمر المالية العمومية في التحسن، بعد تدهور قوي خلال سنوات الأزمة (2008-2012). وتتوقع المنظمة الدولية للتجارة والتنمية الاقتصادية، أن يتراجع العجز العمومي الإسباني إلى 4،4% من الناتج الداخلي الخام في 2015 بعد 5،5 في 2014، 8،6% في 2013 وأكثر من 10% في 2012. وفي الواقع، اعتمدت إسبانيا سياسة مالية مقيدة لتقليص النفقات (تقليص رواتب الموظفين، رفع ساعات العمل، رفع سن التقاعد من 65 إلى 67 سنة، ألخ) و الرفع من الواردات (إطلاق سلسلة من الخوصصة، رفع الضريبة على القيمة المضافة، إصلاح نظام الضرائب، ألخ).

وعيا منها بالتأثير السلبي لسياسة التقشف على النمو الاقتصادي، منحت اللجنة الأوربية لإسبانيا مهلة سنتين إضافيتين لتحقيق هدف العجز المالي. وتستمر هذه المهلة إلى غاية 2016 لتعيد إسبانيا عجزها المالي إلى 3% من الناتج الداخلي الخام.

ارتفع الدين العمومي الإسباني بقوة ليصل إلى 98% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 مقابل 92% سنة 2013 وأقل من 36% سنة 2007. ويرتقب أن يستمر في الارتفاع ليصل إلى قمة حوالي 100% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016-2017، قبل أن يتجه في مسار الانخفاض.

بيد أن، أسعار التمويل السيادي لإسبانيا سجلت انخفاضا واضحا يعكس الثقة المستمرة للمستثمرين. فقد تراجعت نسب السندات المرجعية ل10 سنوات لإسبانيا إلى أقل من 3،1% في مارس 2015 بعد أن بلغت مستوى يتعذر دعمة يقارب 7% في يوليوز 2012. نجم هذا التحسن عن الإجراءات المتخذة لتقليص العجز المالي، وبالأخص، عن السياسة المتخذة للبنك المركزي الأوروبي، لا سيما برنامج إعادة شراء هذه السيادة.

من جهة أخرى، في إطار إعداد الاتحاد البنكي، اتفق مسؤولو منطقة الأورو، في يونيو 2013، على إعادة رسملة مباشرة للأبناك من قبل آلية الاستقرار الأوروبية، المتعهد بها لإسبانيا قبل سنة خلال أزمة الأبناك الإسبانية. وساهمت هذه الآلية على ضمان استقرار منطقة الأورو وتفادي العدوى بين الأزمة البنكية وأزمة الديون السيادية، دون إثقال كاهل المالية العمومية.